

وزارة التجارة والصناعة

(قطاع التجارة الداخلية)

قرار وزارى رقم ٥٣ لسنة ٢٠٠٩ «بالتفويض»

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية

لمحافظة الغربية للعام المالى ٢٠٠٨

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون

رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية

للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١

الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٥٢٦ لسنة ٢٠٠٧ بشأن اعتماد لائحة شئون العاملين

للمحافظة الغربية الصادر بتاريخ ٢٠٠٧/٧/٥ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاصات ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة الغربية جلسة ٢٠٠٩/٣/٣٠

باعتماد الحساب الختامى للغرفة عن العام المالى ٢٠٠٨ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٢٣/٩/٢٠٠٩ ؛

قرار:

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة الغربية عن العام المالى ٢٠٠٨ حيث بلغت جملة الإيرادات مبلغ ٢١, ٤٥٣٦٤٦٣ ج (فقط أربعة ملايين وخمسمائة وستة وثلاثون ألفاً وأربعمائة وثلاثة وستون جنيهاً وواحد وعشرون قرشاً لا غير) ، وبلغت جملة المصروفات مبلغ ٠١, ١٤٩٤٥٣٧ ج (فقط واحد مليون وأربعمائة وأربعة وتسعون ألفاً وخمسمائة وسبعة وثلاثون جنيهاً وواحد قرش لا غير) ، وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات مبلغ ٢٠, ٣٠٤١٩٢٦ ج (فقط ثلاثة ملايين وواحد وأربعون ألفاً وتسعمائة وستة وعشرون جنيهاً وعشرون قرشاً لا غير) أضيفت إلى الاحتياطى العام الذى بلغ فى ٣١/١٢/٢٠٠٨ مبلغ ١٦, ٢٣, ١٨١٢٢ ج (فقط ثمانية عشر مليوناً ومائة واثنان وعشرون ألفاً وثلاثة وعشرون جنيهاً وستة عشر قرشاً لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٣/٩/٢٠٠٩

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء دكتور/ محمد أبو شادى